

**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية  
للمدة 1990-2010**

د.رجاء عبد الله عيسى السالم -قسم الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد-

جامعة البصرة-E-mail: rajaa\_essaa@yahoo.com

**ملخص:**

تعد المملكة العربية السعودية قوة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لما تتوافر فيها من ميزات وأهميتها الكبيرة في الاقتصاد الدولي كونها إحدى أكبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط حجماً خصوصاً بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، مما يجعلها تتمتع بميزة الشريك التجاري الرئيس في منطقة الشرق الأوسط لمعظم الاقتصاديات الصناعية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فضلاً عن ما تتمتع به من احتياطيات ضخمة من النفط الخام والتي تقدر بربع إجمالي الاحتياطيات العالمية. لذا حرصت المملكة على إتباع سياسات جاذبة للاستثمارات الأجنبية مما جعلها تتصدر الدول العربية في الاستثمارات المتقدمة إليها على الرغم من ضعف بعض السياسات التي يعتمد عليها في بعض الدول وهي سياسة الانفتاح المطلق، إلا أنها استطاعت من خلال سياسة التصحيح الهيكلي التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي أنها تحقق ما تصبوا إليه في زيادة مطردة في التدفقات طيلة مدة (1990-2010).

اعتمدت الدراسة على النظرية الاقتصادية المتضمنة وجود علاقة ايجابية بين مناخ الاستثمار والمتغيرات الاقتصادية باستخدام أسلوب القياس الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى أن معنوية العلاقة الدلالية عالية جداً على وفق المعايير القياسية والإحصائية إلا إن الصادرات ضعيفة التأثير بينما نسبة الاستثمار الأجنبي /الاستثمار المحلي وسياسات التوازن الداخلي ذات اثر ايجابي كبير مما يعني قدرة المملكة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعزز مناخ الاستثمار وتأثير سلبي للمتغيرات سياسة التوازن الخارجي والسكان والنمو الاقتصادي والموارد الطبيعية وهذا لا يتفق مع فرضية الدراسة.

**مقدمة:**

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر في اغلب الاحيان اصلاً من الاصول الرأسمالية بالنسبة لاقتصاد المستثمر ، والتزاماً بالنسبة للاقتصاد الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار المباشر. الواقع ان لكل من المستثمر والمؤسسة استحقاقات والتزامات تجاه الطرف الآخر. والأرجح أن يكون المستثمر المباشر هو الطرف الحائز لاستحقاقات أجنبية صافية على المؤسسة،في حين تكون المؤسسة هي المتحمل للتزامات أجنبية صافية تجاه المستثمر.

وعلى هذا الاساس ، يتم تسجيل تدفقات الاستثمار المباشر خلال مدة زمنية عادة ما تكون عاماً للتدفقات الدائنة او الواردة مثل شراء ادوات حقوق ملكية، مطروحا منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزءاً من رأس ماله الاصلي الذي سبق ضخه في قرارات سابقة. وهو ما يفسر ظهور بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشر الواردة الى دولة ما سالبة خلال بعض السنوات،

إذ تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الأجنبي إلى الدولة الام نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات. وتطبق المنهجية نفسها على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج.

ان الاستثمار الأجنبي المباشر اعطى دفعه مهمة لمисيرة التكامل العالمي من خلال ربط اسواق المال والعمل وزيادة الأجر وانتاجية راس المال في الدول المضيفة له ومع زيادة الروابط العالمية من خلال الشبكة العنكبوتية واتساع نظم المعلومات وتحرير التجارة واتساع الشركات العابرة للقارات ادى ذلك الى اعادة التفكير بمزايا الاستثمار الأجنبي المباشر اكثر من التفكير باثاره السلبية والاستفادة منها.

**مشكلة الدراسة:**

تواجه البيئة الاستثمارية في المملكة عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية أسهمت وبشكل كبير في إعطاء الحافز لدى المستثمرين على الدخول فيها، وقد أدى ذلك إلى ان تصبح قوة جاذبة للاستثمار ودخول الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل بشكل يفوق باقي الدول الخليجية.

**هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتداقة إلى المملكة لمدة 1990-2010، مع عرض لأهم الجهود المبذولة من قبل الحكومة السعودية في جذب الاستثمار. ودراسة أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في مناخ الاستثمار وأهم المقومات الجاذبة للاستثمار فيها.

**فرضية الدراسة:**

خدمة لهدف الدراسة فان فرضية عدم تنص على ان العلاقة ايجابية بين مناخ الاستثمار وبين المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه هي (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والسياسة المالية والسياسة النقدية سياسة التوازن الخارجي والموارد الطبيعية وال الصادرات وعدد السكان)

**منهجية الدراسة:**

لتقييم مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية تم استخدام الاسلوب الوصفي ثم اسلوب التحليل الكمي (القياس الاقتصادي) وعلى وفقه تم تقسيم الدراسة إلى عدة مباحث هي:-

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر :-

- 1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر FDI واهميته وشكاله
- 2- مفهوم مناخ الاستثمار

المبحث الثاني: مكونات مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية :

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

- 1- مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية
- 2- اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية
- 3- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

المبحث الرابع: النموذج القياسي لتقييم مناخ الاستثمار  
والاستنتاجات والتوصيات المقترنة

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر**

قبل عرض مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته واشكال ثم معرفة مفهوم مناخ الاستثمار بشكل التالي:

**1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أهميته واشكاله:**

**أ- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**

ان الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بأنه استثمار طويل الاجل كما بيته منظمة التجارة العالمية(WTO) بأنه امتلاك اصول استثمارية انتاجية تمنح صاحبها نفوذ مباشرة في الملكية الكاملة او الجزئية التي تكفل له السيطرة على ادارة المشروع. ويحدد الحد الادنى لهذه الملكية بنسبة (10%) اما الحد الأعلى فيختلف بحسب سياسة البلد المضيف<sup>(1)</sup>.

في حين ان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد اوردت تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بامكان ممارسة تأثير فعال ادارياً<sup>(2)</sup> اما تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه " ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الأداري بين شركة في القطر ( القطر الذي تنتهي إليه الشركة المستثمرة ) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر ( القطر المستقبل للاستثمار الأجنبي)<sup>(3)</sup>.

وأصدر صندوق النقد الدولي في عام 2007 مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات ورد فيها المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بان الاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء استثمارات أو إلغائها ، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيفها<sup>(4)</sup>.

وقد وردت في بحوث مختلفة تعاريف متباعدة لهذا المفهوم فيرى بعضهم ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعرف بأنه قيام شركة او منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع في دولة اخرى من خلال امتلاك المستثمر 10% من اسهم المشروع وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير في ادارة المؤسسة او المشروع<sup>(5)</sup>. ويجد آخرون بأنه الاستثمار الذي يؤدي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم غير تلك التي ينتميان إليها ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع ملكية أسهم رأس المال والإرباح المعاو واستثمارها

<sup>(1)</sup> —Uncatad :World Investment Report 2004,the shift toward services ,Geneva and New York,2004,p.345

<sup>(2)</sup> Escwa: The role of foreign direct investment in economic development in escwa member countries ,U.N ,New York,2000,p.14.

<sup>(3)</sup> -WTO."Special Topic Trade and Foreign Direct Investment", Annual Report 1996.Geneva,1996,P46.

<sup>(4)</sup> مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر- <http://www.ecoworld-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=272890>

<sup>(5)</sup> حسان خضر:الاستثمار الأجنبي المباشر تعريف وقضايا،مجلة جسر التنمية،(السنة 3، العدد 32، 2004)،ص.3.

والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدولة المضيفة طالما إنها تؤدي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة الإنتاج في الخارج.<sup>(6)</sup>

ونستنتج من سياق عرض المفاهيم التأكيد على نقاط مهمة وهي ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجيه وان هذا النوع من الاستثمار يقوم به فرد او شركة في بلد اخر غير بلده الام ويستثمر أمواله فيه ويعني ضمناً أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على إدارة المشروع في ظل شروط معينة خصوصاً بالبلد المضيف منها استقراره السياسي وعدم تعرضه إلى أزمات اقتصادية من اجل نجاح سعي المستثمر وتحقيق هدفه الأساسي المتمثل في تحقيق أقصى الإرباح والعوائد.

#### **بـ-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر**

يأخذ الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة كونه احد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية<sup>(7)</sup>، فضلا عن كونه احد القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الادارية والفنية وله اثار ايجابية عديد منها إيجاد فرص جديدة للعمل وزيادة الطاقة الإنتاجية وايجاد طاقات انتاجية جديدة وتحسين نوعية المنتجات وتقليل الكلف كي تصل الى درجة عالية من التنافسية في الاسواق المحلية والعالمية. ويوضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك اأساسي لنجاح عملية التصدير، إذ ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير. فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتقنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة<sup>(8)</sup>، فضلاً عن الارتباط بالأسواق العالمية. وأن وجود قطاع تصدير قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة

#### **جـ-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:**

ان اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسية او عابرة القارات هي بمثابة طرائق وأساليب لدخول الأسواق ، فقد تبنت اكثر من شكل للسيطرة على الأسواق وهي بذلك تنظر الى قراراتها الاستثمارية وتحدد الاتجاهات الأساسية لاستثماراتها من منظور الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين العائد المتوقع من هذه الاستثمارات والتکاليف المتوقعة الناجمة عنها ، أي المقارنة بين الأرباح والتکاليف التي تنتج عن أي صيغة من صيغ الاستثمار وفي ضوء النتائج المترتبة من ذلك يتم تحديد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر الملائم لتلك السوق المراد الدخول لها والحصول على حصة منها.

ويعتمد الشكل الملائم للاستثمار الأجنبي الى حد كبير على طبيعة العلاقة بين الشركات متعددة الجنسية والدول المضيفة وذلك من حيث الأهداف المنشودة والقوة التسويمية لكل طرف من

<sup>(6)</sup> د.هنا عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجًا، (بغداد: بيت الحكمة ، 2002)، ص 15.

<sup>(7)</sup>- د. عمرو محي الدين ، التخلف والتقدمية ، دار النهضة للطباعة ، بيروت، 1977 ، ص ص 100-109.

<sup>(8)</sup> محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسية واثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، 1978 ، ص 146

اطراف العلاقة ، ويرجع التباين والاختلاف في اختيار وتفضيل اي شكل الى جملة عوامل هي  
—<sup>(9)</sup>—

1- الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة نظامها السياسي والأهداف التي تسعى الحصول عليها من وراء الاستثمار الأجنبي .

2- الاختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسية مثل حجم الشركة ودولية نشاطها وعدد الأسواق التي تخدمها ، أنواع المزايا التي تمتلكها والخدمات التي تقدمها وأهداف الشركة.

3- عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة والأخطار التجارية وغير التجارية .

4- خصائص الصناعة والنشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسية ودرجة المنافسة . وللاستثمار الأجنبي المباشر FDI أشكال مختلفة منها<sup>(10)</sup>:

ما يخص الدولة المضيفة من حيث :

أ. المشاركة الاستثمارية التي تكون ملكيتها مشتركة بين المستثمر المحلي(الوطني) والمستثمر الأجنبي وبنسب متفاوتة وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.

ب. المشاركة الاستثمارية التي تكون ملكيتها بالكامل للمستثمر الاجنبي وهذا النوع يمنح المستثمر الاجنبي حق التحكم الكامل في ادارة المشروعات . واخرى تخص الشركات المستمرة:-

ج. حقوق الامتياز في بيع بعض الشركات الأجنبية اسمها وخبرتها ومواصفاتها الى احدى الشركات الوطنية مقابل دفع الشركات الوطنية نسبة معينة من الارباح او العمولة للشركات الاجنبية.

د. مشاريع الخدمة قيام المستثمر الاجنبي ببناء المشاريع المختلفة للمستثمر الوطني مقابل مبلغ معين

## 2- مفهوم مناخ الاستثمار

ان مناخ الاستثمار هو عنصر مهم في جذب الاستثمارات في أي دولة . وقد اخذ مفاهيم متعددة ساعدت في تحديد عناصر ومكونات مناخ الاستثمار ، إذ يعرف تقرير التنمية في العالم لعام 2005 الصادر عن البنك الدولي مناخ الاستثمار، على أنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد ، التي تحدد شكل الفرص والحوافر التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة .ويرى التقرير أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيراً قوياً على مناخ الاستثمار، من خلال تأثيرها في التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة على المنافسة . لأن القرار الاستثماري مدفوع بالسعى لتحقيق الربحية ، وتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة ، وبدرجة توفر الأمن والاستقرار ، وبخاصة أمن حقوق الملكية ، ودرجة التقييد باللوائح التنظيمية والقوانين ، ونظام الضوابط ، التي تترك أثراً باللغة الأهمية في

<sup>(9)</sup>- عبد السلام ابو قحف ، السياسات والأسكل المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1989)، ص38

<sup>(10)</sup> حسني علي خريوش وآخرون : الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق،(عمان:دار زهران،1999)،ص ص187-199.

التكليف والمخاطر<sup>(11)</sup>، وبينت البحوث التطبيقية، أن غالبية الشركات متعددة الجنسية تعطي لعنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول المضيفة أهمية كبيرة عند تقديرها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار وبناءً على كل ما تقدم يتضح أن مناخ الاستثمار ، مفهوم ديناميكي مركب ينطوي على عدد من الأبعاد القانونية والاقتصادية والسياسية ، تشمل مجموعة التشريعات والقوانين (القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها) ، إلى جانب السياسات الاقتصادية والمؤسسات والخصائص الهيكيلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقعه بتوجيهه استثماراته إلى بلد دون آخر . وتؤدي العوامل الاقتصادية الدور المحوري في تكوين المناخ الاستثماري ، ومن أهم تلك العوامل:- السياسات الاقتصادية الكلية ، الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، مدى توافر عناصر الإنتاج و أسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية<sup>(12)</sup>.

و يعرف مناخ الاستثمار بان يشمل البيئة العامة لدولة ما بأنه ( مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تم فيه العملية الاستثمارية . و تتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية . ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية)<sup>(13)</sup> كما يعرف بأنه " مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقعه بتوجيهه استثماراته إلى بلد دون آخر"<sup>(14)</sup>

## **المبحث الثاني: مكونات مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية :**

وبناءً على التعريف السابقة لمناخ الاستثمار يمكن تحديد مكوناته بعدد من العناصر هي :  
أولاً:-**التطورات السياسية:** شهد عقد التسعينيات من القرن المنصرم تطور سياسيا على مستوى المملكة العربية السعودية والخليج العربي نتيجة لحرب الخليج الثانية ، ومع تزايد الانكشاف الأمني المتصل في العلاقة مع الولايات المتحدة وفي سياق المسألة العراقية وتوصلها . كانت المملكة العربية السعودية الشريك العربي الرئيسي للولايات المتحدة في مواجهة المشاكل التي ت تعرض الاستقرار الدولي . وان السياسة الخارجية السعودية منذ عام 2003 وفي المستقبل المنظور تؤكد على الاستقرار والنظام<sup>(15)</sup>. فجاءت سياسة الملك عبدالله باتجاه تقوية العلاقات مع الدولاقليمية ، كما بدأت سياستها بالتقريب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية وإيران. وأن هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب مع إيران، منهازيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين. وبمشاريع اقتصادية بحيث كان للنفط تأثير واضح على

(11)- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ،تحسين مناخ الاستثمار من أجل التنمية للجميع،(واشنطن: برينج لمي

2005)<sup>(لا)</sup>

(2) مامون ابراهيم و د. موصي عبدالعزيز ، مناخ الاستثمار و مازق التنمية في الوطن العربي (الكويت، المعهد العربي للتخطيط ، نيسان 1994 ) ، ص 14

(13) -د.علي عبد القادر علي: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، السنة الثالثة، العدد 34، 2004، ص 2

(14) د. عدنان غانم و لبني حسين صالح المسيلي: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق ،المجلد 19، العدد الثاني، 2003، ص 173-174

(15) جوزيف مكميلان: المملكة العربية السعودية العراق النفط والدين وتناحر طويل مستمر، التقرير الخاص 157، معهد السلام الاميركي، واشنطن 2003، ص 3-2 [www.usip.org](http://www.usip.org)

عملية التقارب إضافة إلى التطورات الدولية. أما عناصر التناقض الوضع في العراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، والاختلاف الطائفي قد أدى إلى تذبذب في العلاقات السعودية الإيرانية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب<sup>(16)</sup>. إلا ان السعودية في واقع سياستها الداخلية تتسم بالاستقرار اذ الشعب والحكومة لا يحبذا الفوضى لذا سن القوانين والتشريعات والاستقرار امني جعلها الدولة الاكثر استقطاب للاستثمار الاجنبي المباشر.

**ثانياً:- التطورات الاقتصادية:** تعد التطورات الاقتصادية عنصر اساسي في تكوين المناخ الاستثماري وتتمثل هذه التطورات تتكون مما يأتي:

**أ\_ النمو الاقتصادي:** ان النمو الحقيقي يسهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. إذ يعد مؤشراً مهماً لمستوى تطور الاقتصادي البلد وطاقته الإنتاجية وفي المملكة العربية السعودية بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 25% في عامي 1996 و 2005 كما مبين في الملحق (1) وارتفع معدل النمو الحقيقي نتيجة ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية واخذ بالانخفاض خلال الاعوام 2007-2010 بسبب اثر الازمة المالية العالمية وانعكاساتها في انخفاض الطلب على النفط.

**ب\_ السوق المالية:** يبدو أداء النظام المالي السعودي مطمئناً أكثر إذا نظر إليه في سياق التطورات والاتجاهات في الأسواق المالية العالمية فقد مارس الانفتاح حرية انتقال رأس المال دون قيود<sup>(17)</sup>. كما نص القانون على سماح للمقيمين العرب للاستثمار وحق التصويت في الجمعية العمومية بينما لا يحق للمستثمر غير السعودي الاجنبي الاستثمار الا عن طريق وسيط سعودي الاصل وهذا يجعل المستثمر مجرد ممول وليس له الحق في تصويت في الجمعية العمومية<sup>(18)</sup>.

تم إنشاء سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية نتيجة للإصلاح الاقتصادي منذ عام 1984، خاصة مع اتخاذ خطوات هامة في السير نحو الخصخصة، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار ورفع معدل النمو الاقتصادي وذلك لتحقيق الأهداف التالية<sup>(19)</sup>:-

1- زيادة معدل النمو الاقتصادي: ان أهمية إنشاء سوق للأسهم تهدف إلى تعبئة الموارد المالية وتنمية المدخرات، ومن ثم تشغيلها في تمويل المشاريع الاستثمارية، بما يحسن من مستويات الدخول ويخفض من معدلات البطالة، ويدفع مستوى النمو الاقتصادي.

(16) مخدلي مبيضين:العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة)، المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008، ص341

(17) محمد بن سليمان الجاسر: تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل،ندوة" الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020م"، الرياض ،وزارة التخطيط ،19-23 أكتوبر 2002م، ص14

(18) سوق الأسهم السعودية،" القواعد والأنظمة" ،صفحة ويب متوفرة على الرابط:

<http://www.tadawul.com.sa/wps/portal!/ut/p/cmd/cs/ce/70A/s/704Af/s70A/704Af>.

(19) مركز البحث والدراسات : السوق المالية السعودية : الواقع والمأمول، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الخامس عشر ، استكشاف مدى كفاءة سوق الأسهم المحلية ويوره في دعم الاقتصاد الوطني، جمعية الاقتصاد السعودية : الغرفة التجارية الصناعية : قطاع البحث و منتدى الرياض الاقتصادي ،2005، ص 6-5

- 1- زيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية: يمثل سوق الأسهم أسلوب جديد قادر على تلبير الاحتياجات التمويلية للقطاع الخاص والدولة بشرط أن يتواافق مع متطلبات البيئة المحلية والعالمية ليساهم في التوظيف والاستثمار.
- 2- المساعدة في إنجاح سياسة الخصخصة: تؤدي عملية الخصخصة إلى تشطيط سوق رأس المال، ومن ثم فإن عملية تعبئة المدخرات وتشغيلها.
- 3- جذب الاستثمار الأجنبي وإعادة توطين رؤوس الأموال المهاجرة: إن وجذب الاستثمار الأجنبي وتوطين رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة يحتاج لإيجاد سوق أسهم يوفر الفرص الاستثمارية مجده.

**جدول (1)**

**القيمة السوقية للأوراق المالية في المملكة العربية السعودية(مليون دولار)**

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	القيمة
	192.445	322.432	246.337	518.984	326.869	646.121	306.256	157.306	74.851	

المصدر : ابراهيم عاكوم:اسواق الاوراق المالية العربية انعكاسات وعبر من الأزمة المالية العالمية، دراسات اقتصادية، العدد(9)، ابوظبي: صندوق النقد العربي، 2009، ص 21.  
 2009، قاعدة بيانات اسواق المال العربية متاحة على الشبكة data.mec.biz  
 2010، يبين الجدول(1) ان اتجاه اداء سوق المالية السعودي خلال العقد الاول من الالفية الثالثة اخذ اتجاه تصاعدي حتى عام 2007 مما عزز دور التحرير المالي وزيادة في تحقيق نمو اقتصادي في المملكة ، الا ان الاداء انخفض في عام 2008 بسبب وجود الازمة المالية الجديدة في الاسواق العالمية الا ان تأثير ذلك كان طفيف جدا لم يؤثر في استقطاب الاستثمار الاجنبي اليها. واخذ بالتنبذب بين ارتفاع وانخفاض في عام 2009 و ازدادت عدد الشركات المستثمرة 135 بدل 126 في عام 2008 وهذا يعزى الى قرار الحكومة بحماية المصادر المصرفية بالمملكة من اثار الازمة المالية ونجحت الى حد ما.

ج- التوازن الخارجي: يعد احد المقاييس المهمة في تحديد درجة الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير الى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار. ويقاس بنسبة العجز او الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي اجمالي. وبهذا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري وكذلك موقف ميزان الخدمات . شهد العقد الاول من القرن الحادي والعشرون تحسن في السياسة الخارجية خاصة بعد عام 2003 كما مبين في بيانات الملحق (1) من الدراسة. وهذا يعزز جذب الاستثمار في بيئة مستقرة.

د- التوازن الداخلي: يلحاً الى استخدام نسبة العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للسياسة التوازن الداخلي مقابلة مع معدل التضخم فتهدف الدول الى تدنية هذا المؤشر فان انخفاضه يدل على استقرار اقتصادي وقد اخذ هذا المؤشر تحسن في العقد الاول من القرن الحادي والعشرون كما مبين في الملحق (1).

هـ -معدل التضخم: استخدم معدل التضخم كمؤشر للسياسة النقدية وان ارتفاع في معدل التضخم يؤدي الى افساد البيئة الاستثمارية من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية ويزيد من تعامل بالدولار . كما يعد مؤشر للاستقرار السياسي. وقد شهدت المملكة تدني معدل التضخم في عام 2009 ويعزى ذلك إلى انكماس مستويات الطلب المحلي وخاصة في قطاع العقار ، وتراجع

الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008<sup>(20)</sup>.

ثالثاً: الهيكلية القانونية أو التشريعات والأنظمة والقوانين التي تحكم عملية الاستثمار.

تنسم التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر بالمرونة اذ اصدرت قوانين عده منذ عام 1954 وحتى اخر اصدار في عام 2000 الذي تضمن العديد من الفقرات التي تساهم في تحسين البيئة الاستثمارية منها<sup>(21)</sup>:

#### **أ-المزايا والحوافز**

1- أن يتمتع المشروع الأجنبي المرخص له في المملكة العربية السعودية بكافة المزايا والحوافز الضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني.

2- تنظيم الهيئة العامة للاستثمار إنشاء مراكز الخدمة الشاملة لتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص كذلك نص نظام الاستثمار الأجنبي على أن تلتزم الهيئة بالبت في طلبات الاستثمار خلال مدة ثلاثة أيام فقط من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة للترخيص

3- كفل النظام المستثمر الأجنبي الحق في إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته في المشروع للخارج أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققها المشروع أو التصرف فيها بأي وسيلة أخرى يراها المستثمر، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورة للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع. فضلاً عن ذلك، حدد النظام بأن تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشأة المرخص لها وليس على جهة سعودية كما هو سائد

#### **ب-الاستقرار والأمن**

لا يجوز مصادرة مشاريع الاستثمار التابعة للمستثمر الأجنبي كلها أو جزءاً منها إلا بحكم قضائي كما لا يجوز نزع ملكيتها إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل يدفع للمستثمر وحق المستثمر الأجنبي في تملك كامل المشروع إن رغب في ذلك

#### **ج-التسهيلات**

1. وفي عام 2007 صدر تعديلاً يتضمن تخصيص أراضٍ استثمارية وتفعيل نظام النافذة الموحدة وتنظيم التجارة الداخلية وتحديد المعايير ونظم الرقابة

2. قامت السلطات المسئولة بتخفيض الحد الأقصى لضريبة الدخل على الأجانب من 45% إلى 30% على أن تتحمل الدولة الفرق في الالتزامات الضريبية على المستثمرين الأجانب والبالغ 15% إلى حين صدور نظام الضريبة الجديد

3. وافقت هذه السلطات على السماح للمستثمرين الأجانب بترحيل خسائرهم لأجل غير محدود وخصمتها من أرباح السنوات القادمة كيما اتفق لهم دون إرباك لخططهم المالية والإنتاجية

**د-التمويل:** وافق صندوق التنمية الصناعية السعودي على توفير التمويل للمشاريع الاستثمارية المملوكة بالكامل للأجانب.

<sup>(20)</sup> صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009: مصدر سابق، ص 36

<sup>(21)</sup> مرسوم ملكي وقرار مجلس الوزراء رقم 1 في 1421/1/5هـ / 2000م نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية www.shisu.edu.cn/college/dongfang/doc/xcenter/a/guobieawen/.../01.doc

**المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية:**

1- مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية: تتمتع المملكة العربية السعودية بمناخ استثماري متوازن فيه أهم مقومات نجاح الاستثمار تشجيعاً للمستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها، وتمثل هذه المقومات تنقسم إلى داخلية هي:-

أ - ارتفاع معدل النمو للسكان : اذ بلغ تعداد السكان لعام 2009 (25.5) مليون ما بين سعوديين وأجانب<sup>(22)</sup>.

ب - ارتفاع متوسط دخل الفرد : بما يسمح بزيادة المقدرة الشرائية الإنفاقية له، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 7000 دولار أمريكي<sup>(23)</sup>. مما يعني زيادة حجم السوق.

ج - توافر الأمن والاستقرار : تتمتع المملكة العربية السعودية بالأمن والاستقرار، ولو نظرنا إلى النظام السياسي فإنه مستقر في سياساته وتوجهاته وهذا يجعل المستثمر ورجل الأعمال يطمئن إلى مشاريعه المقامة في أرض المملكة، وبخاصة فيما يتعلق بسرعة فض الخلافات والمنازعات وعدم التأمين، مما ساعد على جذب الاستثمارات وزاد حركة النشاط الاقتصادي<sup>(24)</sup>.

د - وجود شبكة متكاملة من البنية الأساسية : على وفق أحدث المستويات التكنولوجية والعصرية وهو ما يعطي القوى الدافعة للمشروعات الاستثمارية<sup>(25)</sup>.

ه - إتباع نظام اقتصاد السوق : الاقتصاد السعودي اقتصاد حر يعتمد على آلية السوق والمبادرة الحرة في إنشاء مناطق حرة، ولا توجد قيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية كافة ، طالما أنها لا تخالف التعاليم والأحكام الإسلامية وتحقق المصلحة العامة للبلاد<sup>(26)</sup>.

و - توافر المواد الخام منها البترول والذهب، وال الحديد، والفضة، والفوسفات، والمنغنيز، والنحاس(و إلى ما توفره الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من المواد البتروكيميائية<sup>(27)</sup>.

ي - الاتصالات : تتمتع المملكة العربية السعودية بجميع وسائل الاتصالات الموجودة في الدول المتقدمة منها على سبيل المثال شبكة ضخمة من الطرق، وسكة الحديد، والموانئ والمطارات فضلاً عن توافر الخدمات الأساسية للمشاريع مثل المياه والكهرباء والمدن الصناعية المكتملة الخدمات.

ز - وجود مشاريع جديدة للاستثمار : إن المملكة فتحت الباب للاستثمار في التعدين والغاز، وهذا سوف يفتح الباب للمستثمرين لأن كثيراً من الصناعات سوف تقوم على تلك الصناعات.

ح - الاتفاقيات : تحرص حكومة المملكة العربية السعودية على تدعيم الاتفاقيات الثنائية<sup>(32)</sup> اتفاقية منها عشر اتفاقيات مع دول عربية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة الموقعة

<sup>(22)</sup> مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات : المجموعة الإحصائية السنوية، الإحصاءات السكانية والاجتماعية، (السعودية:وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2009)، ص 198.

<sup>(23)</sup> صندوق النقد العربي: مؤشرات اقتصادية للدول العربية، العدد 27، (ابوظبي، الدائرة الاقتصادية والفنية، 2009)، ص 4.

<sup>(24)</sup> بندر بن سالم الزهراني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ٢٠٠٠م، دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، ٢٠٠٤، ص 34.

<sup>(25)</sup> مجلس الغرف الصناعية السعودية: واقع الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية ، (الرياض، 1996)، ص 10.

<sup>(26)</sup> مصدر سابق، ص 34.

<sup>(27)</sup> مصدر سابق، ص 33.

مع دول مجلس التعاون الخليجي . ولدى المملكة عضوية صندوق النقد الدولي والبنك و منذ عام 1413هـ / 1993م سعت للانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) <sup>(28)</sup>.  
اما المقومات الخارجية منها <sup>(29)</sup>:

أ- ارتفاع العائد على الاستثمار اذ يمثل الاقتصاد السعودي أحد أكبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط حجما خصوصا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تتمتع بميزة الشريك التجاري الرئيس في منطقة الشرق الأوسط لمعظم الاقتصادات الصناعية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وقد حصلت المملكة العربية السعودية على الترتيب الثالث والعشرين ضمن قائمة أكبر الدول المصدرة (WTO-OMC) للسلع في العالم بناء على بيانات منظمة التجارة العالمية خلال عام 1996م وبلغت قيمة صادراتها حوالي 3.56 مليار دولار وهو ما يسهم بنسبة تزيد عن 1% من إجمالي صادرات السلع العالمية، وبلغت هذه الصادرات في عام 1997م حوالي (59 مليار) اي انها منطقة استثمارية ذات عائد مرتفع.

ب- رغبة بعض الشركات العالمية بالاستحواذ على الاصول الاستخراجية و النفط يعد من العوامل الأساسية لتحريك الاقتصاد العالمي وتمثل المملكة العربية السعودية أكبر الدول المنتجة للنفط وأكثرها مرونة في طاقة الإنتاج، وذلك لما تتمتع به من احتياطات ضخمة من النفط الخام والتي تقدر بربع إجمالي الاحتياطات العالمية وتلقت احتياطات الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك، وهذا أدى إلى القيام بدور كبير في استقرار السوق العالمية للنفط وتأمين إمدادات مستقرة من النفط للدول الصناعية الكبرى مما جعلها الركيزة الأساسية والقوة الأكثر تأثيراً في منظمة الأوبك وجعلها تؤدي دورا عاليا وإقليميا باللغة الأهمية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

ج- يوجد فيها أكبر الطاقات للصناعات البتروكيماوية العربية، وتشهد هذه الصناعة ازدهارا كبيرا داخل المملكة، وتقوم شركة سابك بتنفيذ برنامج توسيع لزيادة الإنتاج وتأمين 5% من احتياجات السوق العالمية في البتروكيماويات، وهذا يعطيها أهمية خاصة في السوق العالمية المنتجات البتروكيماوية.

3- اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية  
هناك عدة اهداف تتبّغي المملكة العربية السعودية تحقيقها من الاستثمار منها أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال <sup>(30)</sup>:

أ- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة، ويخفف النقص الحاصل في العملات الأجنبية والبنية التحتية. كما أنه من الممكن للإستثمار الأجنبي المباشر.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الإرتباطات الصناعية شراء المدخلات المحلية وتجهيز الشركات المحلية بالمدخلات الوسطية. غير أن الروابط محدودة حيث لم يتطور قطاع الأعمال بشكل كفؤ لخدمة متطلبات الاستثمار

<sup>(28)</sup> فيصل حبيب حافظ: دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسخير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسخير، قسم علوم التسخير، ٢٠٠٥، ص ٧٧.  
<sup>(29)</sup> مصدر سابق، (75-76).

<sup>(30)</sup> المنظمة العربية للتنمية الإدارية: الاستثمار في ظل العولمة تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006)، ص 180.

الأجنبي المباشر. وزيادة صادرات البلد، فالاستثمار الأجنبي المباشر يوفر المعدات والتكنولوجيا التي لا يمكن صناعتها محلياً وبالتالي زيادة وتحسين نوعية المنتجات.

جـ- بتوسيع الاستثمار الأجنبي المباشر لفرص النمو سيتم خلق وظائف جديدة وزيادة فرص العمل (في حالة تتناسب تكنولوجيا الإنتاج مع طبيعة سوق العمل المحلية كماً ونوعاً) وإلا فمن الممكن أن يقع عبء اجتماعي كبير نتيجة البطالة الناشئة عن لجوء الشركات إلى مشاريع ذات رساميل كثيفة ومنافسة المشاريع المحلية.

دـ- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في القطاعات الحكومية والخاصة وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتنويع القاعدة الاقتصادية.

4ـ الواقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية : يدرس مناخ الاستثمار من خلال الآتي:

-1- حجم التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2010)

اتخذت المملكة العربية السعودية عدة خطوات إصلاحية، منها الجهود المبذولة لتتوسيع أنشطتها الإنتاجية خارج إطار الأنشطة المتعلقة بالنفط في اجتذاب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعة. كما تبنت فلسفة الاقتصاد الحر منذ تبني التخطيط التنموي فقد اولت الحكومة دوراً ريادياً في تحريك النشاط الاقتصادي وتوجيهه ، جعل من الضروري مشاركة القطاع الخاص بفاعلية في تولي اعمال الانتاج والتشغيل والصيانة للاصول الانتاجية ، كما تبنت الحكومة العديد من الإجراءات المالية والتنظيمية لتشجيع القطاع الخاص على انشاء مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية للاستفادة من مزايا الاستثمار الاجنبي وبصورة خاصة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وقد اثبتت القطاع الخاص انه على درجة كبيرة من النضج ذو مقدرة فائقة على التكيف مع انخفاض الانفاق الحكومي . وقد قادتها هذه الإصلاحات لشق طريقها إلى مسرح الاستثمار العالمي ، موضحاً أن الدولة تهتم بمعالجة الضعف الذي يرد حول أدائها في التقارير الدولية<sup>(31)</sup>.

بعد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم المؤشرات التي تعكس مدى تقدير المستثمرين لنطمور المؤسسات الاقتصادية والجدول (2) يبين حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى المملكة العربية السعودية مقارنة بدول الخليج العربي للمدة (1990-2010)

<sup>(31)</sup>. المصدر السابق، ص 190.

**جدول (2)**

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة العربية السعودية مقارنة بدول الخليج  
العربي للمدة (1990-2010) مليون دولار

السنوات	الامارات	السعودية	البحرين	قطر	سلطنة عمان	الكويت
1990	26	165	620	43	0	1
1991	130	250	869	40	0	35
1992	401	180	-275	72	0	13
1993	62	690	208	132	0	0
1994	400	578	431	94	123	7
1995	301	64	2,048	339	177	347
1996	232	57	329	418	163	20
1997	26	165	620	43	0	1
1998	258	94	180	347	218	59
1999	-985	123	454	113	189	72
2000	-506	183	364	252	62	16
2001	1,184	504	80	296	19	-175
2002	1,314	453	217	624	9	4
2003	4,256	778	517	625	18	-65
2004	10,004	1,942	865	1,199	49	24
2005	10,900	12,097	1,049	2,500	47	234
2006	12,806	18,293	2,915	3,500	19	122
2007	14,187	24,318	1,756	4,700	28	123
2008	13,700	38,223	1,794	6,700	29	56
2009	16,500	40,215	2,025	7,600	31	61
2010	17,242	49,479	2,416	8,707	32	65

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار العربي اعداد متفرقة  
2010: تقدير بطريقة الاستكمال الخطي، (الإشارة السالبة تعني تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الاجنبي الى الدولة الام نظيرتها الواردة خلال تلك السنة)

يبين الجدول (2) ارتفاع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى المملكة العربية السعودية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وهذا نتيجة للعديد من التغيرات التي اعتمدتها المملكة خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم إذ تمكنت الحكومة من إنشاء بنية تحتية متكاملة ومتطرفة شملت أرجاء المملكة ساهمت ولاتزال تساهم في رفد النشاط الاقتصادي بأحد أهم مؤشرات النجاح مما نتج عنها زيادات مضطردة في القطاعات الإنتاجية والخدمية. حيث حققت المملكة تطور في جميع المؤشرات بعد عام 2000 كما أن وجود حواجز الاستثمار في المملكة ساعد كثيراً في تحسين مناخ الاستثمار بعد عام 2002 وقد أخذ بتزايد التدفقات إلى المملكة العربية السعودية.

ان المملكة العربية السعودية تحتل المركز الثاني بنصيب 18 مليار دولار أي بزيادة 51% في عام 2006م، وتلتها الإمارات العربية المتحدة. لهذا احتلت السعودية المرتبة الأولى عربياً والعشرين عالمياً في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006<sup>(32)</sup>. واستمرت الزيادة في التدفقات في الأعوام 2007-2010 نتيجة الاستقرار الأمني.

## 2- التطور في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار

ان المؤشر المركب لمناخ الاستثمار هو مؤشر تم وضعه من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996 ، ويبيّن ان البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابلها عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف مغالي فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها للاغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري<sup>(33)</sup>.

المؤشر المركب لمناخ الاستثمار هو متوسط مجموع قيم درجات للمؤشرات الفرعية أي ان<sup>(34)</sup>:  
وتحدد درجة المؤشر اعتماداً على أقل انخفاض وأكثر ارتفاع يصل إليه التغير في المؤشر فمثلاً مؤشر سياسة التوازن الخارجي تعطى الدرجات بشكل التالي:

ارتفاع العجز أكبر من 10 نقاط منوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط منوية	ارتفاع العجز من 2.5 إلى من 5 نقاط منوية	ارتفاع العجز أقل من 1 إلى 2 نقاط	انخفاض العجز من 1 إلى 2 نقاط منوية	انخفاض العجز من 2 إلى 4 نقاط منوية	انخفاض العجز من 4 نقاط منوية
-3	-2	-1	0	1	2	3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الكويت، ص182

<sup>(32)</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، الكويت، 2006)، ص65  
<sup>(33)</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1998، الكويت، 1999)، ص55  
<sup>(34)</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الكويت، 2007)، ص179

### جدول (3)

# المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار للمملكة العربية السعودية للمرة الرابعة عشر 1990-2010

السنوات	التغير في مؤشر سياسة التوازن الخارجية	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	التغير في مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	المؤشر المركب	مناخ الاستثمار وفق مؤشر المركب لسياسة الاقتصادية
1990	1.4	-1	-1.9	-2	1	0	-1	عدم تحسن في المناخ
1991	-19.4	-3	-20.6	-3	3.1	0	-2	عدم تحسن في المناخ
1992	8.9	-3	17.8	-2	1.3	0	-1.7	عدم تحسن في المناخ
1993	-0.2	-3	-1.4	-3	0.7	0	-2	عدم تحسن في المناخ
1994	5.9	-2	1.1	-2	1.9	0	-1.3	عدم تحسن في المناخ
1995	2.3	-2	6.2	-1	8	0	-1	عدم تحسن في المناخ
1996	6.9	1	-0.1	-1	-0.3	0	0	عدم تحسن في المناخ
1997	-0.25	1	0.7	-1	-0.1	0	0	عدم تحسن في المناخ
1998	-9.2	-2	-6.3	-2	-2.1	1	-1	عدم تحسن في المناخ
1999	9.3	1	2.8	-2	0.5	0	-0.3	عدم تحسن في المناخ
2000	7.3	3	10.5	-1	0.4	0	0.7	عدم تحسن في المناخ
2001	-2.5	3	-8.4	-1	-0.1	0	0.7	عدم تحسن في المناخ
2002	1.2	3	1	-1	-0.1	0	0.7	عدم تحسن في المناخ
2003	6.8	3	7.4	3	1	0	2	تحسن في المناخ
2004	7.7	3	6.9	3	3.6	0	2	تحسن في المناخ
2005	7.8	3	7	3	3.5	0	2	تحسن في المناخ
2006	-0.15	3	3	3	1.4	0	2	تحسن في المناخ
2007	-25.8	3	2.5	3	7.1	0	2	تحسن في المناخ
2008	25.21	3	8.6	3	9.6	0	2	تحسن في المناخ
2009	-5.54	3	37.20	3	-4.81	1	2.3	تحسن كبير في المناخ
2010	3.94	2	5.6	3	2.8	0	1.7	تحسن في مناخ

المصدر : تم اعداده من قبل الباحث استناداً الى بيانات الملحق (1)

و يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي<sup>(35)</sup>:-

- اقل من 1: عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
  - من 1-2: وجود تحسن في مناخ الاستثمار
  - اكثر من 2: تحسن كبير في مناخ الاستثمار

ويوضح جدول (3) تحسن المؤشرات الفرعية من السياسة النقدية والسياسيتين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وهذا يعكس اتجاه المملكة نحو تحسن مناخ الاستثمار بشكل اكثر جدية وجذب اكبر قدر من الاستثمارات اليها وخاصة بعد عام 2000 حيث المملكة أصدرت قانون استثمار اجنبي جديد وأحدثت عليه تعديلات كبيرة في عام 2007 وأعطت مجالات استثمارية جديدة كانت حكرا

<sup>35</sup>- مصدر سابق، ص 179

على الدولة منها في البنية التحتية و مجالات الاستثمار المسموح بها وخاصة الصناعة النفطية والغذائية.

2- وضع المملكة العربية السعودية في بعض المؤشرات النوعية عالمياً :-

ومن أجل تحليل أكثر عمقاً لمناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية من خلال المؤشرات النوعية المعتمدة في أهم المؤسسات الدولية المهمة بالاستثمار الأجنبي. والتي هي مؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي رتب المملكة العربية السعودية ضمن الدول منخفضة في المخاطر القطرية ويتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية (مخاطر سياسية، ومخاطر اقتصادية، ومخاطر مالية)<sup>(36)</sup>. أما مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية وهو يقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماته المالية واخذت المملكة العربية السعودية الترتيب ضمن الدولة الاستثمارية وهذا يعني لديها القدرة من الوفاء بالتزاماتها<sup>(37)</sup>. ومؤشر اليورمني يقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الدين وقيمة الواردات وحرية التحويل ويعطي 185 دولة منها 20 دولة عربية وكانت من الدول العربية المنخفضة جداً في المخاطر<sup>(38)</sup>. وتقدمت السعودية في تصنيفها العالمي لسهولة أداء الأعمال إلى المركز 13 عامياً من بين 183 دولة كما أنها حققت ترتيب الأول عربياً عن طريق إجراءات عده منها إنشاء نافذة موحدة لتسجيل الشركات، تسريع عملية استخراج تصاريح البناء ببدء عملية البناء باستخدام ترخيص بناء مؤقت بعد يوم واحد فقط، والحصول على رخصة بناء نهاية بعد أسبوع<sup>(39)</sup>. مما يعني ادت الاصلاحات التي اجرتها على قانون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسن بيئة الاستثمار فيها.

#### **المبحث الرابع : النموذج القياسي لتقييم مناخ الاستثمار:**

##### **1- الدراسات المرجعية :**

ان اكثر الدراسات التي اعتمدت تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر هي دراسات وصفية هي:

اخذ. مصطفى العبد الله الكفري دراسة عوامل الطرد والجذب في سوريا وبشكل استقرائي لوضع سوريا ومتطلبات توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمار باعتباره القاطرة النمو الاقتصادي وجد ان هناك عوامل عده واهما البنية التحتية وتهيئتها<sup>(40)</sup>.

درست خولة رشيق حسن مناخ الاستثمار في العراق للمرة 1997-2007 وقد حللت بشكل وصفي المتغيرات الاقتصادية الكلية وبينت ان اهم عنصر يتطلب توفيره هو الاستقرار الامني والسياسي وتحسين النمو الاقتصادي وتنوع المجالات الاستثمارية وتحسين البنية التحتية<sup>(41)</sup>.

اما الدراسات الكمية والتي اعتمدت الاساليب القياسية الاقتصادية هي:

<sup>(36)</sup>) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، الكويت ،ص165.

<sup>(37)</sup>) مصدر سابق، ص167.

<sup>(38)</sup>) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت ،ص125

<sup>(39)</sup>) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مصدر سابق، ص173.

<sup>(40)</sup>) د.مصطفى العبد الله الكفري: مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2009

<sup>(41)</sup>) خولة رشيق حسن: مناخ الاستثمار في العراق للمرة (1997-2007) :اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2010

د. ناجي قام بدراسة وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال دراسة وتحليل مختلف العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية للمستثمرين الوطنيين والأجانب الاستقرار الاقتصادي، الإطار التشريعي المشجع للاستثمار الخاص، نوعية المؤسسات واعتمد في دراسته على تحليل عدد من المؤشرات الكمية مثل معدلات النمو والتضخم ومستوى احتياطيات الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية ونوعية البنية التحتية للمواصلات والاتصالات. هدف منها معرفة نوعية مناخ الاستثمار في الجزائر وجد أن كلها عوامل كانت وراء عدم جودة مناخ الاستثمار، وتجسد ذلك من خلال سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار والتي تعبر في معظمها على مدى توفر الهياكل القاعدية للاستثمار ومدى تمنع الدولة بنظام فعال للحكم السليم، ذلك ما أثر سلباً في تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب<sup>(42)</sup>

واحد سعيد يحيى تهتم هذه الدراسة بتحليل المحيط الاقتصادي المحلي المؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. بالإضافة إلى تحديد أهم مقومات وجود مناخ استثماري ملائم وهي (عوامل السوق، عوامل الكفاءة وعوامل الموارد)، مع التطرق إلى السياسات العامة المقترنة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين بيئة أداء الأعمال، وتخفيف المخاطر المتعلقة بمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى إعداد وتطوير الإطار المؤسسي اللازم لإدارة وذبح هذه التدفقات. بأن الجزائر لا زالت تعاني من نقص كبير في المعلومات الاقتصادية، مما أثر على عملية جلب الاستثمارات<sup>(43)</sup>.

ودرس فلاح الريبيعي مناخ الاستثمار في الدول العربية من خلال أخذ أثر السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في مناخ الاستثمار واثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(44)</sup> ناقشا زايري بلقاسم والبشير عبد الكريم أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية حالة الجزائر دراسة قياسية باستخدام الانحدار المتعدد باعتماد المتغيرات الصماء وعد الاستثمار الأجنبي متغير تابع بينما المتغيرات الصماء متغيرات مستقلة وبين ان الاستثمارات تزداد كلما انخفضت المخاطر القطرية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية<sup>(45)</sup>.

## 2- توصيف النموذج القياسي:

لاختبار العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية والعوامل المؤثرة على هذا التدفق خلال المدة (1990-2010) على وفق النظرية الاقتصادية والدراسات المرجعية السابقة في هذا المجال، تم بناء نموذج قياسي وفق توصيف العناصر الأساسية لمناخ الاستثمار الموصوفة سابقاً والمعتمدة من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتeman الصادرات في هذا المجال متكون من معادلة انحدار متعدد Multiple Regression

<sup>(42)</sup> د. ناجي بن حسين: تحليل وتقدير مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، المجلد ب، العدد 31 ، 2009، ص ص(83-53)

<sup>(43)</sup> د .سعیدی یحیی: تقییم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، المجلد ب، العدد 31 ، 2009، ص ص(85-104)

<sup>(44)</sup> فلاح خلف الريبيعي: أثر السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الوطن العربي، مجلة علوم انسانية، المجلد 23، العدد 2005، 23،

<sup>(45)</sup> زايري بلقاسم والبشير عبد الكريم:أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية حالة الجزائر دراسة قياسية،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 50 ، 2010، ص ص(33-56)

Equation المتضمنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كمتغير تابع وبعض المتغيرات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة (نسبة العجز او الفائض الميزاني الى الناتج المحلي الاجمالي احد مؤشرات السياسة التوازن الداخلي، نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي مؤشر لسياسة التوازن الخارجي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) مؤشر لسياسة النقدية و احد مؤشرات السياسة التوازن الداخلي ))، معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي ، عدد السكان، احتياطي النفط ،احتياطي الغاز ،نسبة الاستثمار/راس المال الثابت ،ال الصادرات). لم يتم تضمين المتغيرات النوعية المؤثرة على مناخ الاستثمار لعدم وجود سلسلة بيانات كاملة في البيانات الصادرة من عدة جهات مختلفة واغلبها حديثة في الاحتساب وفق التقارير الصادرة.

حيث ان:  $FDI = f(budg/gdp, account/gdp, Px, N, oil, gas, I/K, X)$   
- التدفقات الاستثمارية المباشرة الواردة الى المملكة العربية السعودية خلال المدة 1990-2010

budg/gdp:نسبة عجز او فائض في الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي وهو مؤشر السياسة المالية(التوازن الداخلي)  
account/gdp:نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي وهو مؤشر السياسة التوازن الخارجي

Px: الرقم القياسي لاسعار المستهلك وهو مؤشر السياسة النقدية  
 $N$ : يمثل حجم السكان  
chgdp:معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

oil:احتياطي النفط الخام الي يمثل احد اهم العوامل الطبيعي الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر  
gas: احتياطي الغاز الطبيعي الي يمثل من العوامل الطبيعية الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر  
I/K:نسبة اجمالي الاستثمار الاجنبي الى راس المال الثابت  
X:اجمالي الصادرات السلعية غير النفطية للمملكة العربية السعودية  
وباعتماد سلسلة زمنية 1990-2010 لنسع متغيرات مستقلة ومتغير تابع اي يعالج 180 مشاهدة وقد أظهرت النتائج في جدول (4):

جدول (4)

مصفوفة معاملات الارتباط البسيط لمتغيرات مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2010)

	account/g dp	Budg/gd p	PX	chgdp	X	N	I/K	oil	gas
account/g dp	1	0.945	0.885	0.627	0.855	0.927	0.822	0.937	0.961
Budg/gd p	0.945	1	0.942	0.617	0.951	0.904	0.931	0.860	0.893
PX	0.885	0.942	1	0.603	0.929	0.934	0.915	0.864	0.876
chgdp	0.627	0.617	0.603	1	0.612	0.553	0.597	0.566	0.571
X	0.855	0.951	0.929	0.612	1	0.870	0.986	0.783	0.842
N	0.927	0.904	0.934	0.553	0.870	1	0.834	0.954	0.966
I/K	0.822	0.931	0.915	0.597	0.986	0.834	1	0.754	0.799
oil	0.937	0.860	0.864	0.566	0.783	0.954	0.754	1	0.947
gas	0.961	0.893	0.876	0.571	0.842	0.966	0.799	0.947	1

المصدر: تم احتساب باستخدام برنامج spss,v.10 وبيانات الملحق (1)

تبين مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة في جدول (4) ان هناك ارتباط خطي قوي بين المتغيرات المستقلة يتراوح بين 55% وبين كل من السكان ومعدل نمو الناتج المحلي الى اقصى حد 96.6% معامل الارتباط بين احتياطي الغاز وعدد السكان الذي يقلل من اهمية المتغيرات عند مستوى معنوية 5% في نموذج الانحدار الاعتيادي على وفق تقدير بطريقة المرربعات الصغرى الاعتيادية. وتعد مصفوفة الارتباط مؤشر اولي لوجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة ولغرض التأكد من وجود هذه المشكلة تم اعتماد بعض الاختبارات الخاصة بمشكلة التعدد الخطي والتي منها التالي:

أ- مصفوفة معاملات الارتباط البسيط(Person): من خلال مصفوفة معاملات الارتباط البسيط الموضحة في جدول (4) يلاحظ عدم تمايز هذه المصفوفة مع مصفوفة الوحدة(unit matrix) الى جانب ارتفاع قيمة المعاملات بين المتغيرات المستقلة واقترابها من الواحد وهذا يعد دليلاً على وجود المشكلة ما بين المتغيرات المستقلة.

ب- محدد مصفوفة الارتباط يساوي  $|X| = 0.000000005122$  ان اقتراب قيمة المحدد من الصفر يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة.

ج- اختبار Farrar&Glauber ويستند على احصاء  $\chi^2$  ويحسب على وفق الصيغة التالية<sup>(46)</sup>.

$$\chi^2 = - \left[ n - \frac{1}{6} (2K + 5) \right] * \ln(D)$$

lnD: لوغاريتم الطبيعي لقيمة محدد مصفوفة معاملات الارتباط البسيط

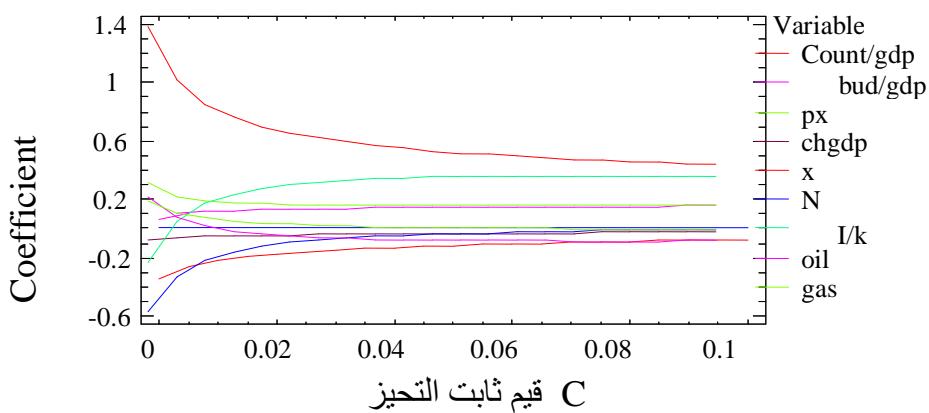
<sup>(46)</sup> اموری هادی کاظم وباسم شلبيه مسلم: القياس الاقتصادي المتقدم النظري والتطبيق، بغداد: المكتبة الوطنية، مطبعة الطيف، 2002، ص 184.

n: حجم العينة ، K: عدد المتغيرات المستقلة  
وبدرجة حرية 2/(K-1) أي ان درجة الحرية تكون 36 عند مستوى معنوية 5% وقيمة  $\chi^2$  الجدولية (49.7657) وقيمة  $\chi^2$  المحسوبة هي 413.9984 نلاحظ المحسوبة اكبر من الجدولية وهذا دليل لوجود مشكلة التعدد الخطى.

ولتخليص النموذج من مشكلة الارتباط الخطى المتعدد تم استخدام طريقة الانحدار الحرف Ridge Regression يتم اختيار قيم تحيزية مختلفة واجراء حل النموذج لكل قيمة من هذه القيم . ولتحديد قيمة التحيز التي تعطي افضل نموذج ، يستخدم عادة الرسم البياني الخطى لقيم عاملات انحدار الحرف(المحور الصادى) مع قيم مختلفة لثابت التحيز التي تقع بين صفر والواحد صحيح (المحور الافقى). كما يأخذ في الاعتبار قيمة عامل تضخم التباين للتأكد من حل مشكلة الارتباط الخطى المتعدد. كما مبين في الشكلين (1) و(2)

المصدر: المصدر: تم اعداده باستخدام برنامج statgraph plus 4

شكل (1)  
Ridge Trace



يلاحظ من الشكل (1) استقرار قيم عاملات الانحدار عند قيمة ثابت تحيز عند  $C=0.08$  فضلا عن الشكل (2) اقل قيم لعوامل التضخم التباين عند ثابت تحيز 0.08 بالإضافة إلى تم اختيار C على أساس اقل مربعات خطأ . وبهذا أخذت معادلة الانحدار الصيغة الموضحة في الجدول (6)

جدول (6)

نتائج الانحدار الحرف Ridge Regression

المتغير	معامل انحدار الحرف	عامل تضخم	VIF التباين
constant	184038		
accout/gdp	-70.6195	1.68687	
bud/gdp	118.763	1.79323	
px	216.472	2.39666	
chgdp	-37.1205	1.27085	
I/k	208.089	1.576	
N	-0.06248	1.60142	
x	0.0593195	1.25881	
oil	-469.761	2.15267	
gas	-0.046269	1.87343	
MSE=1.16898E7 , R <sup>2</sup> =0.93 , F=14.07 , D_W=1.458			

المصدر: تم احتساب باستخدام برنامج statgraph plus وبيانات الملحق 4

$$F(21,125\%)=3.73 \quad (1)$$

$$4-du=1.194, du=2.806$$

وباستخدام اسلوب التكرار تمكنا من اختيار قيمة ثابت التحيز التي تعطي اقل مجموع مربعات الخطأ وهي مساوية الى القيمة التي حصلنا عليها بطريقة الرسم البياني. اذ انها اعطت افضل تقدير لمعلمات نموذج انحدار الحرف باقل مجموع مربعات الخطأ (MSE) وأعلى  $R^2$  وهذا يدل على جودة تطابق فقد استطاع تفسير (93%) من التغيرات الحاصلة في التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشر الى المملكة العربية السعودية تعود الى عوامل استقرار سياسات الاقتصاد الكلي والعوامل اخرى من صادرات ونمو السكان وموارد طبيعية. وبين تقدير العلاقة طردية بين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر و متغيرات التوازن الداخلي (معدل التضخم ونسبة العجز الميزاني/الناتج المحلي الاجمالي) ويؤكد تأثير الايجابي للسياسات المالية والنقدية في مناخ الاستثمار وفي تحقيق استقرار اقتصادي، فضلا عن علاقة طردية مع المتغير الصادرات ونسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاستثمار المحلي وضعف قيمة معامل الصادرات يؤكّد على ضآلّة تأثير الايجابي بينما تأثير الايجابي نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاستثمار المحلي الامر الذي يؤكّد على اهمية دور الاستثمار المحلي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر . بينما العلاقة سلبية مع كل من معدل النمو الاقتصادي وهذا يدل على ضعف التنوع في الانتاج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي، اما سلبية اثر نسبة الحساب الجاري/الناتج المحلي الاجمالي وضاللتها الى ضعف تأثير سياسة التوازن الخارجي في مناخ الاستثمار . وأخذت العلاقة السلبية مع الموارد الطبيعية يفسر عدم توافق مسار التغيرات الحاصلة في مناخ الاستثمار مع ضعف دور هذه الموارد نتيجة حجب الاستثمار في هذه المجالات في بادئ الامر وكل ما سمح به عقود مشاركة . وتأثير السلبي لحجم السكان وضعيف في تدفقات الاستثمار وهذا يعني عدم التوافق

حجم السكان مع الاستثمارات الواردة وينعكس بضيق السوق المحلية فضلاً عن انخفاض مستوى دخل الفرد الذي ينعكس على القدرة الشرائية جاءت معنوية المعادلة المقدرة وفق احصاء F عند مستوى 5% وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي وخالية من مشكلة الارتباط الذاتي وفق احصاء D\_W.

**الاستنتاجات :**

بعد هذا الجهد لابد من وضع النتائج التي توصلت اليها الدراسة وكما يلي:

- 1- ان المملكة العربية السعودية تمتلك كل مقومات التي تجعل منها دولة تحقق نمواً اقتصادياً جيداً فهي تتوفر فيها موارد طبيعية عديدة ومتعددة تعد الاكبر في الدول النامية وطاقات بشرية نسبياً جيدة ، و ان لموقعها الجغرافي السياسي والاقتصادي يمكن ان تتحقق نتائج ايجابية في ظل الاصلاحات الهيكلية المتزامنة مع السياسة الاستثمارية التي انتهجتها المملكة منذ عام 1995.
- 2- تؤثر في مناخ الاستثمار عوامل عدة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فمناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية يتأثر بعوامل اقتصادية مهمة منها السياسة المالية والسياسة النقدية و سياسة التوازن الخارجي وكذلك القدرة التصديرية ، وحجم السوق والاستقرار الاقتصادي ، ومجموعة الحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار المناسب لتحقيق النقدم الاقتصادي المستدام مع ضمان التنوع الاقتصادي .
- 3- تميز عام 2000 بظهور تعديلات في قانون الاستثمار وتوسيع في علاقات المملكة العربية السعودية مع العديد من الدول الأجنبية في مجالات التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال اجراء التغييرات في الانظمة الاستثمارية التي تؤكد أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق فرص عمل ونقل تقنية انتاج ، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرة التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفاء للموارد النادرة فضلاً عن دوره في رفع مستوى الانتجالية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية أم تحسين نوعية المنتجات وزيادة مستوى وفورات الحجم.
- 4- اظهرت مصفوفة الارتباط person قيمة ارتباط عالية بين المتغيرات المستقلة مما ينعكس على إعطاء مقدرات متحيزه بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية واكدت الاختبارات القياسية منها اختبار Farrar&Glauber الى وجود مشكلة التععدد الخطأ فضلاً عن الاختبارات الاحصائية الأخرى .
- 5- تم معالجة مشكلة الارتباط الخطأ المتعدد من خلال تقدير النموذج بطريقة الانحدار الحرفي وبين النموذج ان قيمة اختبار F معنوية عند مستوى 5% فضلاً عن قيمة  $R^2$  عالية ، فاستطاع النموذج التخلص من مشكلة الارتباط الخطأ بين المتغيرات المستقلة واعطى اقل قيمة لمجموع مربعات الخطأ .
- 6- تبين من الاختبارات القياسية ان هناك عوامل ذات اثر ايجابي وهي الصادرات وسياسات التوازن الداخلي كان لها تأثيراً مهماً في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى المملكة العربية السعودية خلال المدة 1990- 2010 فضلاً عن العلاقة الطردية الايجابية الكبيرة بين المتغير التابع والمتغير نسبة الاستثمار الى الاستثمار المحلي الذي يعكس الدور المهم الذي يلعبه الاستثمار المحلي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي

ويتحقق فرضية الدراسة ان هناك علاقة طردية ايجابية بين الصادرات والسياسات التوازن الداخلي والاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر مما يعطي بيئة استثمارية مستقرة قادرة على جذب الاستثمارات.

7- هناك بعض العلاقات السلبية بين المتغير التابع والمتغيرات (السكان، وسياسة التوازن الخارجي، والموارد الطبيعية) وهذا لا يتفق مع المنطق النظري الاقتصادي فضلا عن مخالفته الى فرضية الدراسة.

8- تعطي طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في المملكة العربية السعودية درجة استقرار عالي مما يعني القدرة لها على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشر اليها بدرجة عالية ،فضلا عن كونها ذات مناخ استثماري يعد نموذجا يمكن ان يحتذى به.

#### **النوصيات:**

1- اتباع سياسات الاصلاح التي تهدف الى تسريع وتتوسيع الاقتصاد وتعزيز قاعدة الصادرات السلعية عن طريق تشجيع المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية .

2-الاسراع في معالجة قضايا الضعف الاطار التنظيمي والفساد وزيادة الاستقرار السياسي والامني الذي يعزز جذب الاستثمارات الاجنبية.

3- توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر الى مجالات الانتاج الموجه لاغراض تصدير مثل بعض الصناعات التحويلية وتشجيعها بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم ما يخلق تنوع في مصادر الدخل. فضلا عن يولد هذا الاتجاه اثار ايجابية خارجية على كفاءة الانتاج والمنافسة ونقل التكنولوجيا والخبرات في مجالات التسويق والإدارة وخاصة مع اتساع الفجوة التكنولوجية بين الشركات الأجنبية والمحليه.

4- إنشاء حملة معلومات تشرح الفرص المتاحة للاستثمار و المجالاته و موقف الحكومة من الاستثمار وزيادة حملات الترويج للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع رؤوس الاموال المحلية بالدخول في المشاريع الاستثمارية فضلا عن امداده بالเทคโนโลยيا والمهارات الادارية .

5-إعطاء اهمية اكبر في تطوير البنية التحتية من بناء طرق وتوفير وسائل النقل والمخازن الالازمة لكل صناعة وتوفير الحماية الالازمة للمستثمر سواء المحلي او الاجنبي في ظل الغاء الحكومة السعودية المعوقات الهيكلية امام الاستثمار الاجنبي.

6-اعتماد الأساليب الحديثة في إدارة المشاريع الاستثمارية ومحاولة لابتكار طرق صناعية وزراعية جديدة تخدم التنوع الاقتصادي الذي تسعى اليه المملكة

#### **المصادر:**

1- اموری هادي کاظم وباسم شلبيه مسلم: القياس الاقتصادي المتقدم النظري والتطبيق، بغداد: المكتبة الوطنية، مطبعة الطيف، 2002

2- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، تحسين مناخ الاستثمار من أجل التنمية للجميع، (واشنطن: جامعة اكسفورد، 2005).

3- بندر بن سالم الزهراني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ٢٠٠٠ م، (دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، 2004.

- 4- خوله رشيق حسن: مناخ الاستثمار في العراق للمدة(1997-2007) :اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،قسم الاقتصاد ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة البصرة،2010
  - 5- حسان خضر:الاستثمار الاجنبي المباشر تعريف وقضايا،جسر التنمية،(السنة 3،العدد32،2004)
  - 6- حسني علي خربوش وآخرون : الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق،(عمان:دار زهران،1999).
  - 7- زايري بلقاسم والبشير عبدالكريم:اثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية حالة الجزائر دراسة قياسية،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 50 ،2010
  - 8- د. سعدي يحيى: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، المجلد ب،العدد 31 ،2009.
  - 9- صندوق النقد العربي:مؤشرات اقتصادية للدول العربية،العدد 27،(ابوظبي،الدائرة الاقتصادية والفنية،2009).
  - 10- عبد السلام ابو قحف ، السياسات والأشكال المختلفة للأستثمارات الأجنبية ،( الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،1989).
  - 11- د. عدنان غانم لبني حسين صالح المسيبلي: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق – المجلد 19 العدد الثاني،2003.
  - 12- د. علي احمد البليل وأيتن فتح الدين: وضع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع اشارة خاصة لدول مجلس التعاون الخليجي،ورقة اعدت لمؤتمر الاستثمار الاجنبي المباشر في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي (الفرص والتحديات )،(البحرين:المنامة 17/5/2005).
  - 13- فلاح خلف الريبيعي: اثر السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الوطن العربي، مجلة علوم انسانية ،المجلد 23،العدد 2،2005.
  - 14- فيصل حبيب حافظ: دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير 2005.
  - 15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2006،(الكويت ،2006).
  - 16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007،(الكويت ،2007).
  - 17- مجلس الغرف الصناعية السعودية: واقع الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية ،(الرياض ،1996).
  - 18- د. مصطفى العبدالله الكفري:مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2009
  - 19- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات : المجموعة الاحصائية السنوية،الاحصاءات السكانية والاجتماعية، (السعودية:وزارة الاقتصاد والتخطيط،2009)،ص198
  - 20- مرسوم ملكي وقرار مجلس الوزراء رقم 1 في 15/1/2000هـ نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- [www.shisu.edu.cn/college/dongfang/doc/xcenter/a/guobieawen/.../01.doc](http://www.shisu.edu.cn/college/dongfang/doc/xcenter/a/guobieawen/.../01.doc)
- <http://www.ecoworld-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=272890>

- 22 المنظمة العربية للتنمية الإدارية: الاستثمار في ظل العولمة تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار،(القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006).
  - 23 د. ناجي بن حسين: تحليل وتقدير مناخ الاستثمار في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية بحوث اقتصادية، المجلد ب،العدد 31 ،2009.
  - 24 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية غربي آسيا: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبني في منطقة الاسكوا،تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وتبعية المدخلات المحلية مع دراسات حالات الاردن والبحرين واليمن،الامم المتحدة،2003.
  - 25 د.هنا عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجا،(بغداد: بيت الحكم ، 2002).
- 16-Uncatad:World Investment Report 2004,the shift toward services ,Geneva and New York,2004,p.345
- 17 Escwa: The role of foreign direct investment in economic ,New York,2000,p.14. development in escwa member countries ,U.N
- 18-WTO."Special Topic Trade and Foreign Direct Investment",Annual Report 1996.Volume1, Geneva,1996,P46.

#### الملحق(1) متغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج المقدر

gas	oil	I/k	n	x	chgd	px	Bud/gd	Accoun/ مليون	fdi	السنوات
5249	260	1.41	14870	44417	0.23	102.9	-6.22	-3.97	165	1990
5226	260.34	0.62	16490	47696	12.77	106	-26.82	-23.34	250	1991
5184	260.34	0.9	16930	50287	4.38	107.3	-9.04	-14.4	180	1992
5264	261.2	0.62	17390	42395	-3.81	108	-10.46	-14.57	690	1993
5264	261.5	2.78	17830	42614	1.36	109.9	-9.36	-8.72	578	1994
5264	261.5	2.1	18300	50831	4.34	117.9	-3.2	-6.47	64	1995
5705	261.5	0.2	18537	47267	25.86	117.6	-3.27	0.43	57	1996
5777	261.5	0.31	18963	60573	4.6	117.5	-2.55	0.19	165	1997
5777	261.5	0.39	19402	38724	-	115.4	-8.86	-8.99	94	1998
5790	262.8	0.56	19895	50756	10.27	115.9	-6.03	0.25	123	1999
6146	262.8	1.5	20847	77584	17.08	116.3	4.46	7.6	183	2000
6301	262.8	1.33	21436	67973	-2.88	116.2	-3.93	5.11	504	2001
6455	262.79	1.97	22044	72464	3.03	116.1	-2.9	6.3	453	2002
6754	262.73	4.66	21980	93244	13.8	117.1	4.47	13.07	778	2003
6834	264.21	23.17	22560	125665	16.67	120.7	11.41	20.74	1942	2004
6899	264.25	30.46	23120	180087	25.96	124.2	18.42	28.56	12097	2005
7153	264.25	24.2	23680	210459	10.57	125.6	21.44	28.41	18293	2006
7153	264.25	46.1	24260	233418	9.56	132.7	23.93	28.29	24318	2007
7153	264.25	56.3	24807	313447	22.72	134.5	32.6	26.23	38151	2008
7280	264.25	64.12	25376	340113	24.61	138.24	35.9	29.66	35514	2009
7280	264.25	74.06	26943	380847	21.52	141.11	41.5	33.6	38674	2010

المصدر:

- 1-مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات : المجموعة الاحصائية السنوية ،الاحصاءات السكانية والاجتماعية، (السعودية: وزارة الاقتصاد والتخطيط,2007)
- 2-المنظمة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار العربي ،اعداد متفرقة